الإطار القانوني لتنظيم أبحاث الهندسة الجينية وتطويرها

دراسة مقارنة

تأليف

أستاذ القانون الجنائي

الدكتور محمد علي عبد الرضا عفلوك

عميد كلية القانون - جامعة البصرة

مدرس القانون الجنائي

أسيل عمر مسلم سلمان الخالد

كلية القانون - جامعة البصرة

منشورات زين الحقوقية

بيروت – لبنان

الإطار القانوني لتنظيم أبحاث الهندسة الجينية وتطويرها

دراسة مقارنة

تأليف

أستاذ القانون الجنائي

الدكتور محمد علي عبد الرضا عفلوك

عميد كلية القانون- جامعة البصرة

مدرس القانون الجنائي

أسيل عمر مسلم سلمان الخالد

كلية القانون- جامعة البصرة

منشورات زين الحقوقية

الإطار القانوني لتنظيم أبحاث الهندسة الجينية وتطويرها

محمد علي عبد الرضا عفلوك
وأسيل عمر مسلم سلمان الخالد

© مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش.م.م.
جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى 2019
ISBN: 9786144365601

لا يجوز نسخ أو استعمال هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل – سواء التصويرية أو الإلكترونية أو الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو تسجيله على أشرطة أو سواها، وحفظ المعلومات واسترجاعها – دون إذن خطي من الناشر؛ تحت طائلة الملاحقة القانونية.

Tous droits exclusivement réservés à

Librairie Zein Juridique

Toute représentation ou reproduction intégrale ou partielle, ainsi que la traduction, l'adaptation ou la transformation, l'arrangement ou la reproduction par un art ou un procédé quelconque, en tous pays. faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش م م

فرع أول: الشياح - طريق صيدا القديمة - قرب ساحة البريد
تلفاكس: 391 391 - 01 / خليوي: 733 433 - 03

فرع ثان: البقاع - كسارة - الطريق العام - قرب أفران شمسين
تلفاكس: 505 508 - 08 / خليوي: 764 203 - 03

الموقع الإلكتروني: www.zeinjuridique.com
البريد الإلكتروني: wassim@zeinjuridique.com

المقدمة

إنّ الموجة القادمة لاقتصاد وطني واعد بعد قطاع تكنولوجيا المعلومات، يكمن في علوم الحياة وتقانات البيوتكنولوجيا. ذلك إن ثورة التقانات الحيوية قادمة بقوة وبحاجة ماسة إلى تقييد أصولها وشروط ممارستها وتحديد أهدافها ووسائلها.

إنّ أتساع قطاع البيوتكنولوجيا وتشعبه بحسب نطاقه إن كان زراعياً أو حيوانياً أو بشرياً أو صناعياً أو دوائياً، وتعدد الجهات ذات العلاقة وتنوع السياسات المتبعة واختلاف الأهداف أدى إلى ضبابية الرؤية وضعف في التنسيق الفاعل بين الجهات ذات العلاقة تبعاً لاختلاف مجالها التقني والاستثماري، الأمر الذي جعل المسؤولية القانونية المترتبة على المخالف صعبة التحديد والإقرار أو الإثبات.

ولكون استخدام النبات المعدّل جينياً ما هو إلا أحد أوضح المجالات العلمية المنضوية تحت لواء الكائنات المعدّلة جينياً، فإنّ القادم الأقوى هو علم الجينات، والخريطة الجينية، وعلم البيولوجيا المحوسبة، والتطبيقات العلمية المبتكرة مثل اختيار الجين وتحديد وإعادة وتخليق الأعضاء والأنسجة البشرية من الخلايا الجذعية.

ويُعدّ مصطلح (الهندسة الجينية) من المصطلحات العلمية المستحدثة نسبياً، ويستخدم للتعبير عن مدى تقدم التقنية العلمية المعاصرة، وتتمثل في نقل صفات مرغوب فيها من كائن حيّ إلى آخر، وتعتمد على التحوير الوراثي (الجيني) كحل لعدد من المشكلات المتعلقة بمستويات الإنتاج والجودة ومقاومة الآفات

والتكيف مع مختلف البيئات لتجنب العجز الغذائي وسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك في ظل تزايد أعداد السكان وازدياد حاجتهم للغذاء والدواء والكساء تزامناً مع تقلص الموارد الطبيعية الأرضية والمائية والنباتية والحيوانية نتيجة للتدهور والتلوث الناجم عن استغلالها المفرط، وعلى أساس ذلك أصبح للهندسة الجينية تطبيقات متنوعة ومجالات متعددة، تشمل النبات والإنسان والحيوان.

وعلى الرغم من أهمية الهندسة الجينية في مساعدة أعداد كبيرة من المرضى، إلا أنّ مشكلة الهندسة الجينية والتحوير الجيني تكمن في أثارها السمية والتحسسية للبروتينات المستخدمة في التحوير الجيني وبعض المواد الغذائية المحورة جينياً وخطر مقاومة الأجسام للمضادات الحيوية لاستخدام جينات مقاومة للمضادات الحيوية على أمعاء الإنسان، فضلاً عن الخطر الناجم عما قد يحدث من انتقال الجينات المحتملة إلى الأقارب البرية والمحصولية وتشجيع المقاومة للآفات وتقلص في التنوع الحيوي والتأثير على التنوع الجيني وتشجيع المقاومة لمبيدات الأعشاب، وظهور فيروسات جديدة، وبالتالي تأثيرها الخطير على صحة الإنسان والحيوان والنبات وعلى البيئة بشكل عام، وعلى هذا الأساس لابدّ من وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة للاستفادة من هذا التقدم العلمي الذي لابدّ من الأخذ به كأداة تنمية مستدامة إذا ما أمكن تجنب سلبياته، الأمر الذي يتطلب حماية قانونية رصينة تضطلع بوضع التشريعات وتطبيقها وتقييمها بيئياً ووضع الآليات الضرورية لذلك.

أولاً: أهمية الدراسة

نظراً لاتساع حجم الاستثمار في قطاع البيوتكنولوجيا وانطلاقاً من المخاطر التي تلازمه والتي تنذر بها الهندسة الجينية من خلال انحراف أهم تطبيقاتها العلاجية وغير العلاجية عن غايتها في خدمة المجتمع البشري، خاصة في ظل غياب حماية قانونية رصينة تكفل حماية الإنسان والحيوان والنبات والبيئة إزاء

تطبيقات الهندسة الجينية، وللمطالبة بصياغة تشريعية لتوفير الحماية القانونية بشكل متكامل، ومحاولة لتنبيه المشرع العراقي بخطورة ما تنذر به العلوم الحديثة، وتقنين استخدامها بضوابط واضحة وصولاً إلى حماية قانونية رصينة للجين البشري.

كما تكمن أهمية البحث في السعي إلى توضيح أهمية تنظيم وسائل الحماية القانونية فضلاً عن تحقيق الهدف الرئيس من الدراسة وهو تقديم دراسة قانونية لتنظيم عمليات أبحاث الهندسة الجينية وتطويرها تشريعياً.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي:-

- عدم كفاية وسائل الحماية القانونية اللازمة لتطبيقات الهندسة الجينية وعمليات البحث والتطوير، فعلى الرغم من صدور نظام رقم (2) لسنة 2015 بقرار من مجلس الوزراء العراقي وإحالة المخالف لأحكام قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، فإن الأخير لا يلبي حاجة الحماية القانونية التي تتناسب وحجم المخاطر والأضرار الناجمة عن مخالفة المعايير الأساسية للسلامة الإحيائية وذلك لأن العقوبة الجنائية هي غرامة بسيطة أو حبس بسيط، أما مدنياً فلا تتجاوز التعويض عن الأضرار، وأما إدارياً فلا تتجاوز صلاحية الوزير المختص بفرض الغرامة الإدارية .

- وعلى الرغم من وجود قوانين (الحجر الزراعي، قانون الكمارك، قانون اللجنة الوطنية لاعتماد وتسجيل الأصناف الزراعية)، إلا أن الحماية القانونية عراقياً تبقى ضعيفة جداً ومبعثرة مقارنة بحجم المخاطر والأضرار، الأمر الذي يتطلب إحالتها إلى قانون العقوبات وفي عداد الجنايات، أو تشريع قانوناً جزائياً خاصاً. فضلاً عن منح الإدارة سلطة أتلاف أو مصادرة أو تعليق العمل بالمؤسسة وسحب الترخيص فضلاً عن التعويض مدنياً، الأمر الذي يحتاج وبشدة إلى

العمل تنظيماً وتشريعاً على نظام قانوني جزائي متطور، مدني، إداري، جنائي واضح محدد لحماية هذه المصلحة القانونية المهمة جداً لأنها تمس حياة الإنسان من جهة والنبات والحيوان والبيئة من جهة أخرى، وتحديد صلاحيات اللجان التنفيذية الوارد ذكرها في النظام العراقي رقم (2) لسنة 2015 ومسؤولياتهم بشكل واضح وصارم.

ثالثاً: نطاق الدراسة

تُعنى هذه الدراسة ببحث الإطار القانوني لتنظيم أبحاث الهندسة الجينية وتطويرها وفقاً لنظام السلامة الإحيائية للكائنات الحيّة المحوّرة وراثياً ومنتجاتها العراقي رقم (2) لسنة 2015 والقوانين العراقية الأخرى ذات العلاقة كقانون حماية المستهلك العراقي رقم (27) لسنة 2009 وقانون الكمارك العراقي المعدل رقم (23) لسنة 1984، قانون الحجر الزراعي رقم (76) لسنة 2012، قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (9) لسنة 2007، قانون تسجيل واعتماد وحماية الأصناف الزراعية العراقي رقم (15) لسنة 2013، بالمقارنة مع قانون السلامة الحيوية القومي السوداني رقم (15) لسنة 2010، وقانون الأمان الحيوي للكائنات الحيّة المعدّلة وراثياً ومنتجاتها السوري رقم (24) لسنة 2012، لكون السودان وسوريا من الدول التي لها الريادة في تشريع قانون خاص بالهندسة الجينية والكائنات الحيّة المحوّرة جينياً أو منتجاتها، وتقييم موقف المشرع العراقي من هذه الحماية، ومدى اتفاق موقف المشرع العراقي مع الاتفاقيات الدولية، وبناء على ذلك سنُسلط الضوء من خلال هذه الدراسة بالبحث عن مدى كفاية أو ملائمة ونجاعة الحماية القانونية وتنظيم تطبيقات وأبحاث الهندسة الجينية وتطويرها، وتحديد مواطن القوة والضعف فيها لتعزيز القوي منها والدعوة إلى إصلاح الضعيف.

رابعاً: منهج الدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة على منهج البحث التحليلي المقارن، لغرض تحليل نصوص الاتفاقيات والإعلانات الدولية فضلاً عن التشريعات الوطنية المتعلقة بالهندسة الجينية والكائنات أو المنتجات المحوّرة جينياً للوقوف على مستوى التنظيم والحماية القانونية التي يوفرها المشرع العراقي للإنسان والحيوان والنبات والبيئة من تطبيقات وأبحاث الهندسة الجينية وتطويرها.

خامساً: خطة الدراسة

إنّ طبيعة الموضوع والهدف من البحث فيه تجعل من المناسب معالجته في ثلاث فصول نتناول في أولها مفهوم الهندسة الجينية وتطبيقاتها في مبحثين نتناول في المبحث الأول تعريف الهندسة الجينية وخطواتها الأساسية، أما المبحث الثاني فسيُخصص لتطبيقات الهندسة الجينية والأخطار الناجمة عنها، ونعرض في الفصل الثاني الوسائل القانونية للحماية من مخاطر الهندسة الجينية وتطبيقاتها وذلك في مبحثين أيضاً نتناول في الأول الوسائل القانونية الدولية للحماية من مخاطر الهندسة الجينية وتطبيقاتها، أما في المبحث الثاني فسنعرض فيه الوسائل القانونية الوطنية للحماية من مخاطر الهندسة الجينية وتطبيقاتها، أما الفصل الثالث فسيُخصص لبحث المسؤولية القانونية الناجمة عن تطبيقات وأبحاث الهندسة الجينية في مبحثين أثنين نتناول في المبحث الأول نماذج المخالفات الموجبة لتحقق المسؤولية القانونية أما في المبحث الثاني فسنعرج فيه على الآثار الناتجة عن تحقق المسؤولية القانونية.